

مادة ١٢ - يجوز لوزير الزراعة بعد أخذ رأي الجنة المخصوص عليها في المادة السادسة أن يصدر قراراً يحذف أي صنف من الأصناف المبينة بالجدول الملحظ بهذا القانون.

مادة ٢ - على وزير الزراعة والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه، ويعمل به من تأويلاً نشره في الجريدة الرسمية ما صدر ببيان أربامته في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥).

وزير الزراعة رئيس مجلس الوزراء

عبد الرؤوف عدل جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ.ع)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسوني

قانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٥

بتعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣
في شأن تنظيم التعليم الابتدائي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي والقوانين المتعلقة

وعلى ما أرناه مجلس الدولة.

وببناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم.

قانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨
براقبة أصناف الفطن

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ برراقبة أصناف الفطن.

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء.

وعلى ما أرناه مجلس الدولة.

وببناء على ما عرضه وزير الزراعة.

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١ والمادة ١٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر التصویس الآتیة:

مادة ١ فقرة ٢ - ويجوز لوزير الزراعة بعد أخذ رأي الجنة المخصوص عليها في المادة السادسة أن يضيّف أصنافاً أخرى إلى الجدول المذكور بقرار منه.

مادة ٦ - تعرّض نتائج عمليات الاختبار المشار إليها في المادتين السابقتين على لجنة مكونة كالتالي:

وكيل وزارة الزراعة رئيساً

ثلاثة من موظفى وزارة الزراعة يختارهم الوزير.

اثنان من موظفى وزارة المالية والاقتصاد ترشّهما وزارة المذكورة يختارها وزيراً.

لخبراء يختارها سنّياً بورقة مينا البصل.

- ويجوز لهذه الجنة أن تفتّح إجراء اختبارات جديدة.

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من حكم المادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تخصيص المجالس البلدية لرسم المدمة المقرر على المعاملات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر إذا لم تكن الحكومة المركزية طرفاً في تلك المعاملات.

مادة ٢ - يضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه بالنص الآتي :

"في تطبيق حكم هذه المادة بقصد الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية و المجالس المديرية".

مادة ٣ - على وزير المالية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صادر ببيان الرابطة في ٢١ ذي الحجة سنة ١٤٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

رئيس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بجاشى (١٠ ح)

وزير المالية والاقتصاد

وزير الشؤون البلدية والقروية

عبد المنعم الفيسوبي (فائد جناح)

عبد اللطيف محمود البغدادي

قانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥

باستئناف العمل ببورصة عقود القطن بالإسكندرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

ومن القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

ومن اللائحة العامة لبورصة عقود القطن المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٣

ومن اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (ببا البصل) المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتي :

يجوز لوزير التربية والتعليم إنشاء مدارس ابتدائية تمهيدية أو ثانوية وتعيين بقرار منه نظم وخطط الدراسة بها والمصروفات والرسوم الاضافية التي تفرض على طلابيتها.

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر ببيان الرابطة في ٢١ ذي الحجة سنة ١٤٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥)

وزير التربية والتعليم رئيس مجلس الوزراء

كمال الدين حسين ، صاغ (١٠ ح) جمال عبد الناصر حسين ، بجاشى (١٠ ح)

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقديم رسم دعوة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

ومن القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

ومن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقديم رسم دعوة المعدل بالقوانين أرقام ٣٢ و ٣٣ و ٤١ لسنة ١٩٥٣

ومن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية

ومن ما أرتأه مجلس الدولة

وبناء على ما أرضه وزير المالية والاقتصاد